



## الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف تمنح تصنيف المضارب لبنك الإستثمار المالي

**المنامة ، 23 سبتمبر، 2020** - منحت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA) تصنيف متوسط إلى طويل الأجل بدرجة A- وتصنيف قصير المدى بدرجة A-2 (A Two) إلى بنك الإستثمار المالي "FIBA" على المستوى الوطني. مع نظرة مستقبلية "مستقر" للتصنيف الممنوح. تشير التصنيفات إلى قدرة البنك على السداد بالعملة المحلية.

وفي الوقت نفسه، يتم تقييم درجة تصنيف المضارب للبنك على معيار الامتثال للشريعة وتصنيف المضارب "SCFR (عالمي): مرتفع" مما يعكس مستوى عالٍ من التوافق مع المعايير العالمية من حيث الوفاء بالالتزامات الائتمانية للتمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية. تعكس التصنيفات الائتمانية جودة المضارب وقد تم تقييمها ضمن النطاق الواسع المشار إليه في معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية (GSIFI 10) لهيئة المحاسبين المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والتي تم تطويرها للأنشطة المصرفية وبالتالي يتم تطبيقها فقط إلى الحد الذي يعتبر مناسباً لـ الأنشطة المالية التي يقوم بها بنك الإستثمار المالي.

تم تأسيس بنك الإستثمار المالي في عام 1997، وهو البنك الوحيد في السودان للإستثمار المالي. تشمل أنشطة البنك الرئيسية إطلاق وإدارة الصناديق والمحافظ الخاصة، وتداول الأوراق المالية، والترويج للاكتتابات العامة والخاصة، وإصدارات ديون المؤسسات، والاستشارات المالية والخدمات الاستشارية بالإضافة إلى تلبية الاحتياجات المصرفية للشركات. تمثل أنشطة إدارة الصناديق والمحافظ حصة من تدفقات إيرادات البنك. على الرغم من أن البنوك التجارية وشركات السمسرة مرخصة لإنشاء وإدارة الأموال، إلا أن بنك الإستثمار المالي هو الرائد في السوق من حيث الأموال المستثمرة. يدير البنك أيضاً صندوق إدارة السيولة بين البنوك ("LMF") الذي تم إنشاؤه لتلبية احتياجات إدارة السيولة لدى البنوك. ولدى البنك حصة رائدة في سوق الخرطوم للأوراق المالية من حيث أحجام التداول.

مع درجة منخفضة من الرافعة المالية، يوجه البنك معظم سيولته في الإستثمارات، والتي بدورها تشكل إلى حد كبير الأوراق المالية الحكومية والصكوك. حافظ البنك على ربحيته، مع تدفقات الإيرادات المتنوعة التي يتم الحصول عليها من توزيع الأموال الخاصة بالإضافة إلى التدفق الجيد للعمولات ورسوم الإدارة، بينما تظل النفقات العامة تحت السيطرة.

فيما يتعلق بالامتثال لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية، ترى الوكالة أن أداء البنك على مستوى عالٍ من الإلتزام فيما يتعلق بامتثال هيكله المنتجاً لأحكام الشريعة، سواء في المنتجات المدرجة في الميزانية أو خارج الميزانية، و يمثل أيضاً بالنسبة للهيكل والسياسات المعتمدة كما يتضح من عدم وجود دخل غير متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

يستفيد إطار الحوكمة الشرعية للبنك من وجود هيئة عليا للرقابة الشرعية على البنوك والمؤسسات المالية (HSCC). لدى البنك هيئة رقابية شرعية ذات خبرة مسؤولة عن التأكد من أن البنك يعمل وفقاً لمبادئ المصرفية الإسلامية وسياساته وفي تنفيذ العمليات المصرفية الإستثمارية، على النحو المنصوص عليه من قبل HSCC.

يختلف تكوين مجلس إدارة البنك، على الرغم من توافقه مع اللوائح المحلية، عن أفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق بالتمثيل المستقل في المجلس. ومع ذلك، فإن هيكل المساهمين المجرأ يخفف من تركيز السلطة التصويتية للمجلس إلى حد ما. يجب تعزيز إدارة المخاطر لتمكين الإشراف الفعال وتتبع المخاطر التي يواجهها البنك في ظل الظروف المتغيرة للاقتصاد.

ترى الوكالة أنه ينبغي تعزيز الإفصاح المالي والشرعي للبنك حيث أن الممارسة العامة للشفافية لا تزال ضعيفة في القطاع بشكل عام. من المستحسن أيضاً الامتثال للمعايير الدولية في طريقة عرض الأداء. بالنسبة لأداء الصناديق، تعتبر شمولية المعلومات الموجودة على صفحة الإنترنت كافية من حيث النطاق غير أن التحديث المستمر لهذه المعلومات يعتبر مهماً للتوافق مع هذه المعايير.

لمزيد من المعلومات حول هذا التصنيف، يرجى التواصل بالوكالة على [iira@iirating.com](mailto:iira@iirating.com)